٢– تحويل الاتجاه العام: تعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط[١]

ظلت آفاق النمو على المدى المتوسط لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [٢] والقوقاز وآسيا الوسطى تشهد تراجعا تدريجيا على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، ومرارا، لم يرق النمو المتحقق إلى مستوى التوقعات. وقد شهدت بلدان المنطقتين ركودا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة على الرغم من تحسن مستويات المعيشة فيها، كما تخلفت عن الاتجاهات العامة للنمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مناطق أخرى. ويكشف تفكيك عناصر النمو أن الزيادة في مستويات التوظيف نسبة إلى عدد السكان ظلت عنصرا مهما ساهم في نمو نصيب الفرد من الناتج في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، غير أن دورها آخذ في التضاؤل بمرور الوقت. وفي المقابل، اعتمد النمو في مناطق أخرى اعتمادا كبيرا على زيادة التعميق الرأسمالي. وثمة ضرورة لاتخاذ سياسات تهدف إلى استعادة تقارب الدخل وتعزيز تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة. وسيتطلب تغير الخصائص الديمغرافية سياسات تهدف إلى زيادة المشاركة والوظائف في سوق العمل، بما في ذلك لصالح النساء والشباب، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن شأن زيادة نسبة رأس المال إلى عدد العاملين المنخفضة نسبيا أن تحقق أيضا مكاسب كبيرة على صعيد النمو، وقد تتطلب تعميق التطور المالي والإصلاحات المالية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص. في غضون ذلك، سيتعين وضع سياسات لتعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تتوافق مع احتياجات كل بلد على حدة. وفي المتوسط، تتضمن أهم الإجراءات على صعيد السياسات ما يساعد منها على دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة مستويات التحول الرقمي، وزيادة التعقيد التجاري، والحد من بصمة الدولة. وهذه الجهود بالغة الأهمية أيضا في ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الصراعات والكوارث المرتبطة بتغير المناخ على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

٢–١ تدهور آفاق النمو

تشير الاتجاهات العامة في الآونة الأخيرة إلى تراجع مثير للقلق في آفاق النمو في جميع أنحاء العالم، وهو ما يُعزى بصفة أساسية إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تراجعت أيضا بشدة توقعات النمو على المدى المتوسط لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى على مدى العقدين الماضيين (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ١). وكان هذا التراجع واسع النطاق على مستوى البلدان، على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت المزيد من التقلبات مقارنة بالمناطق الأخرى، بفعل تقلبات أسعار النفط العالمية بصفة أساسية. وبالإضافة إلى اتجاه التنبؤات نحو المزيد من التشاؤم تدريجيا، ظل النمو الاقتصادي الفعلي باستمرار دون مستوى التوقعات، لا سيما منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٢).

وبدءا من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واتساقا مع الاتجاهات العامة العالمية، شهدت الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بصفة عامة انتعاشا في النمو دام حتى بداية الأزمة المالية العالمية التي تسببت في تباطؤ اقتصادي ملحوظ.[٣] وعلى الرغم من استمرار تحسن مستويات المعيشة منذ ذلك الحين، فإن الفجوة في نصيب الفرد من الدخل بين اقتصادات هاتين المنطقتين من جهة والاقتصادات المتقدمة من جهة أخرى إما ظلت ثابتة (منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) أو اتسعت (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي). علاوة على ذلك، لم يواكب النمو في نصيب الفرد من الدخل مثيله في اقتصادات الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى من العالم (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٣). ففي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن مستويات نصيب الفرد من الدخل أعلى بصفة عامة من مثيلاتها في متوسط الاقتصادات المتقدمة، شهد المتوسط النسبي لنصيب الفرد من الدخل في دول المجلس تراجعا تدريجيا بمرور الوقت، وهو يقترب حاليا من المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

---

[١] أعد هذا الفصل كل من فارس عبد الرحمن، ونور الدين لعبيدي، ورزان الحميدي، وفيجدان بورانوفا، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، ويوان مونيكا غاو رولينسون، وتروي ماثيسون (رئيسا مشاركا)، وبوريسلافا ميرشيفا (رئيسا مشاركا)، ونورا نوتبوم.

[٢] لأغراض تحليلية، تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باكستان في هذا الفصل. وتجري دراسة اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، كمجموعتي بلدان منفصلتين.

[٣] خلّفت الأزمة المالية العالمية آثارا سلبية دائمة أدت إلى تقليل معدل النمو إلى حد كبير على المدى المتوسط بسبب تخفيض الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، وتقييد إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، والتسبب في سوء توزيع الموارد، وهي ما أدت جميعا إلى عرقلة مكاسب الإنتاجية (راجع دراسة Fernald 2015؛ وIMF 2015). بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه الأزمة إلى حدوث تدهور في رأس المال البشري في خضم فترات بطالة مطولة، وهو ما يزيد من تفاقم التراجع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (راجع دراسة Ball 2014).

الشكل البياني ٢–١: توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأخطاء التنبؤ، وتقارب الدخل

١– توقعات الخمس سنوات التالية
(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)

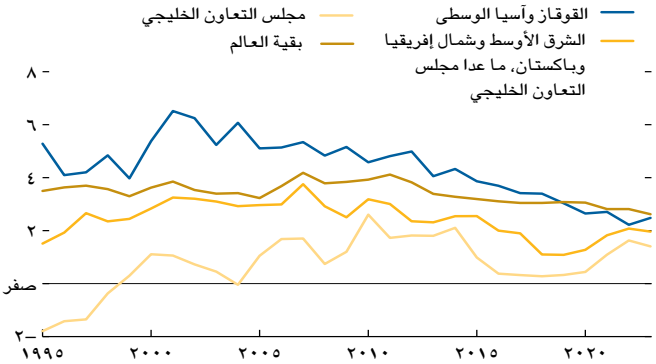

أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

٢– أخطاء تنبؤات الخمس سنوات التالية
(الفرق في نصيب الفرد الفعلي والمتوقع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ نقاط مئوية)

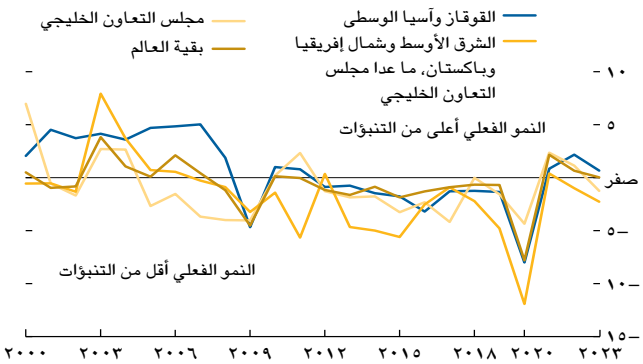

٣– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة
(٪: التوزيع حسب مجموعة الاقتصادات)

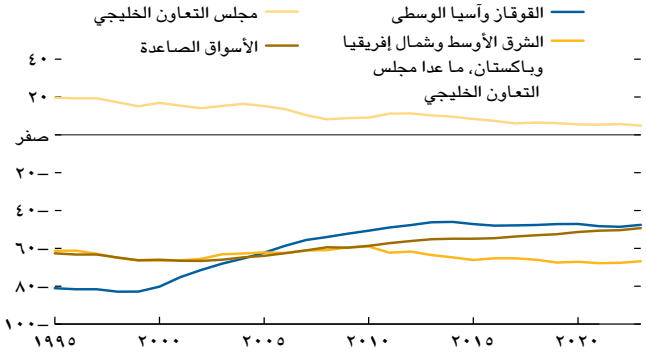

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توضح اللوحة ١ توقعات النمو للخمس سنوات التالية المنشورة في أعداد الخريف من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٣.
وتوضح اللوحة ٢ الفرق بين النمو المتحقق في عام محدد (بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٣) والنمو المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور قبل ذلك بخمس سنوات. البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. الأسواق الصاعدة وبقية العالم يُستثنى منهما بلدان منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وباكستان).

٢–٢ أهم العوامل المساهمة في النمو تختلف عن بقية العالم

يجري تحليل تجربة النمو بمساعدة منهج محاسبة النمو. ويكشف هذا المنهج أن نصيب الفرد من الوظائف ظل عنصرا مهما يساهم في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، غير أن دوره أخذ في التراجع بمرور الوقت، في حين ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار.[٤] في المقابل، اعتمد النمو في مناطق أخرى اعتمادا كبيرا على مساهمات من التعميق الرأسمالي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ١).[٥] ومع ذلك، فإن الأهمية النسبية للنمو في التوظيف ورأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد تباينت بمرور الوقت وحسب مجموعات البلدان.

- **التوظيف.** على خلاف بقية العالم، ظل نصيب الفرد من الوظائف عنصرا يساهم في النمو بقدر أكبر من التعميق الرأسمالي في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى في المتوسط. إلا أنه باستثناء اقتصادات مجلس التعاون الخليجي،

[٤] كثير من البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى لديها تاريخ طويل من ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة نسبيا. في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن النمو في نصيب الفرد من الوظائف يمكن أن يظل يحدث حتى وإن لم تتغير معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة، بشرط نمو عدد السكان في سن العمل بسرعة أكبر من نمو إجمالي عدد السكان (راجع الملحق على شبكة الإنترنت).

[٥] التحليل يفترض معاملا بسيطا وثابتا لدالة كوب – دوغلاس للإنتاج لكل مجموعة من مجموعات الاقتصاد. وهو يحلل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي إلى ثلاثة مكونات أساسية هي: التعميق الرأسمالي (النمو في رأس المال لكل عامل مُشتغِل)، ونمو نصيب الفرد من الوظائف، ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي هذا النموذج، فإن النمو في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يساوي نسبة تعويض رأس المال مضروبة في التعميق الرأسمالي مضافا إليها نمو نصيب الفرد من الوظائف بالإضافة إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الشكل البياني ٢–٢: المساهمات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٩٥–٢٠٢٣

(٪)

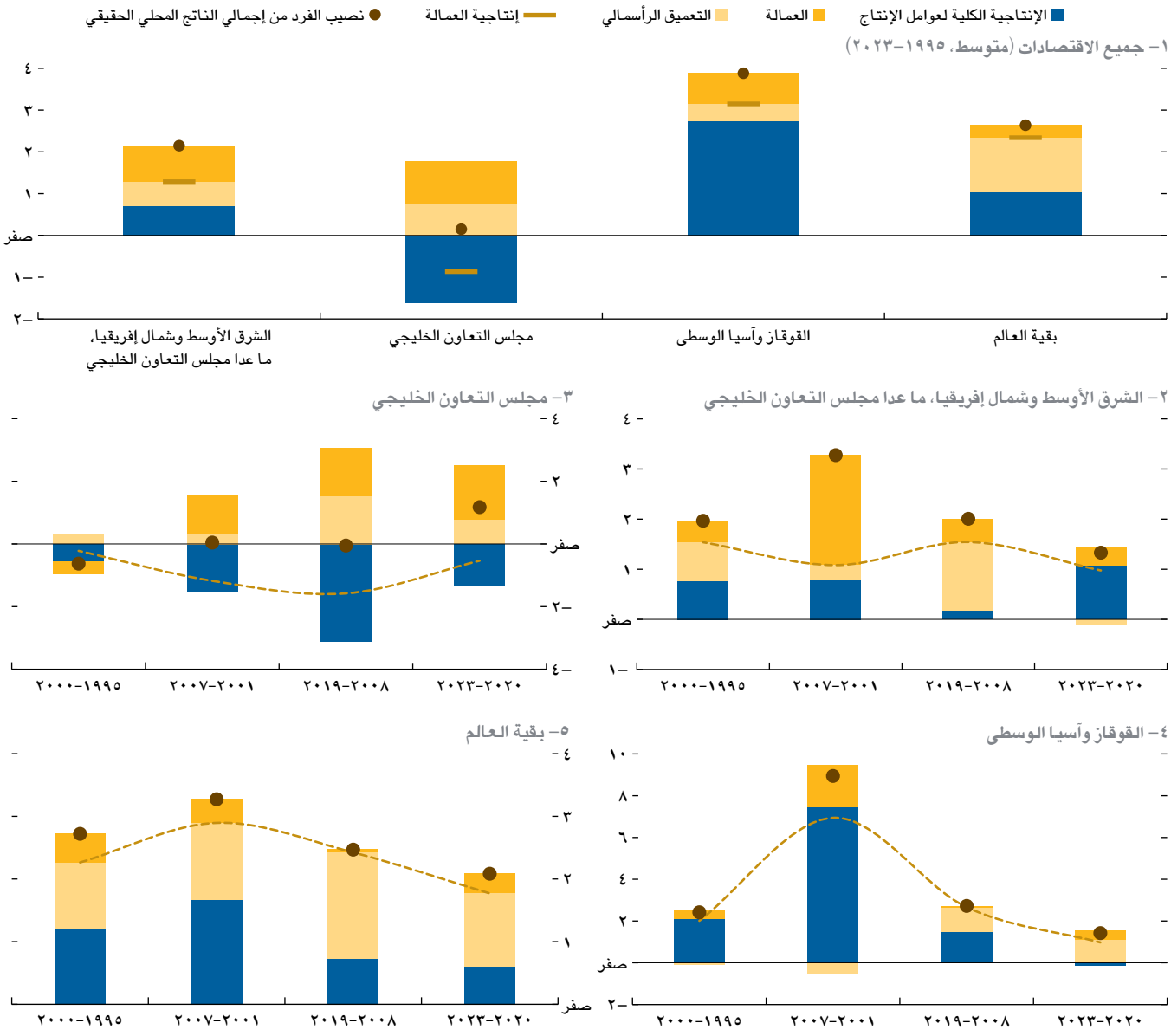

المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وجداول بن العالمية، الإصدار ١٠–٠١؛ والأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. وتم حساب قيم المساهمات عن طريق تفكيك عناصر نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام دالة كوب – دوغلاس القياسية للإنتاج. وإنتاجية العمالة هي نصيب العامل المُشتغِل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتعكس مساهمات التعميق الرأسمالي ومستويات التوظيف نسبة إلى عدد السكان أنصبة مدخلات العوامل ذات الصلة في الناتج ومعدلات نموها. وتضم عينة تفكيك عناصر نصيب الفرد من النمو على مستوى العالم ١٤٠ اقتصادا. وتغطي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بيانات كل من أرمينيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان؛ ويشمل مجلس التعاون الخليجي بيانات البحرين، والكويت، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛ وتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بيانات كل من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعُمان، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل باكستان.

انخفضت مساهمة هذا العامل انخفاضا كبيرا منذ الأزمة المالية العالمية. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، انخفضت مساهمة التوظيف في النمو من نحو ٢,٢ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٧ إلى ٠,٥ نقطة مئوية في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨–٢٠١٩) (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٢). وقد شهدت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى اتجاها عاما مماثلا، حيث انخفضت مساهمة التوظيف في النمو بنقطتين مئويتين خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٧ إلى صفر تقريبا في الفترة اللاحقة (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٤).

- رأس المال. حدثت زيادة كبيرة في المساهمات من التعميق الرأسمالي لوحظت في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٩، متجاوزة مساهمة التوظيف ومشابهة للاتجاهات العامة في مناطق أخرى (الشكل البياني ٢–٢، اللوحتان ٢ و٤). ومن المحتمل أن يكون هذا الأمر انعكاسا للفترة الممتدة من انخفاض أسعار الفائدة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية واستمراره أثناء جائحة كوفيد–١٩. على الرغم من ذلك، ظلت مساهمة رأس المال في النمو أقل في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم في المتوسط (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ١).
- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. تُظهر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو مزيدا من عدم التجانس من فترة لأخرى وبين مجموعات الاقتصادات المختلفة.
  - ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ضئيلة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧ (نحو ٠,٨ نقطة مئوية) وفي السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية حتى قبل جائحة كوفيد–١٩ (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٢). وبالتالي، ساهمت بشكل كبير في النمو خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٣، ولكن هذا الأمر يُعزى بصفة أساسية إلى التطورات التي شهدتها جمهورية إيران الإسلامية (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٢).[٦]
  - وفي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، ظلت مساهمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كبيرة وسلبية على نحو ملحوظ (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٣). وبالإضافة إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية، يمكن أن يتعلق هذا الأمر بالتطورات في قطاع الهيدروكربونات، حيث أدت فترات انخفاض أسعار النفط أو التخفيضات الطوعية في الإنتاج إلى تراجع الناتج، مع تأثير طفيف، أو دون أي تأثير، على الطاقة الإنتاجية.[٧]
  - وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تراجعت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مع بدء تضاؤل المنافع الاقتصادية التي تحققت بفضل الإصلاحات الهيكلية في أعقاب الاستقلال في أوائل حقبة تسعينات القرن الماضي. وتجدُر الإشارة إلى أن هذه المساهمات انخفضت من ٧,٥٪ على مدى الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٧ إلى نحو ١,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٩. علاوة على ذلك، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو تكاد لا تُذكر من بداية جائحة كوفيد–١٩ حتى عام ٢٠٢٣.

وتتناول الأقسام التالية من ٢–٣ إلى ٢–٥ هذه العوامل بمزيد من التفاصيل.

٢–٣ تضاؤل مساهمات التوظيف في النمو

إن التراجع في مساهمة التوظيف في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كثير من الاقتصادات يعكس إلى حد كبير تباطؤا في نمو نسبة السكان في سن العمل، وهو ما لم تتم موازنته بالكامل بزيادات في المشاركة في القوى العاملة ونسبة العمالة في القوى العاملة.[٨] ومن الجدير بالذكر أنه تماشيا مع الاتجاهات العامة العالمية، عادة ما تباطأ نمو حجم السكان في سن العمل مقارنة بمجموع السكان، وإن كان بدرجات متفاوتة (الشكل البياني ٢–٣). وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة التوظيف في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي). إلا أن هذه التطورات لم تكن كافية لمواجهة التراجعات في نمو نسبة السكان في سن العمل، وهو ما أدى إلى تراجع عام في مساهمة نصيب الفرد من الوظائف في النمو بمرور الوقت. في المقابل، حققت دول مجلس التعاون الخليجي مكاسب قوية من حيث المشاركة في القوى العاملة، في حين ظلت مساهمة نصيب السكان في سن العمل مستقرة إلى حد كبير، وهو ما أدى إلى زيادة مساهمة نصيب الفرد من الوظائف في النمو.[٩] وعلى العكس من ذلك، شهدت معدلات المشاركة في القوى العاملة انخفاضا كبيرا في اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

مكاسب النمو المحتملة في حالة سد الفجوات

في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أُحرز تقدم في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والحد من البطالة بين الشباب. بيد أنه تظل هناك تحديات كبيرة تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقود الأخيرة (مع استثناء القوقاز وآسيا الوسطى، نظرا لارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بالفعل)، لا تزال معدلات عدم مشاركة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

[٦] بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي)، فإن الزيادة الملاحظة في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مدى الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٣ جاءت مدفوعة بصفة أساسية بالتطورات في جمهورية إيران الإسلامية، حيث شهدت البيانات تقلبا كبيرا بسبب أثر العقوبات الخارجية

[٧] بيانات التوظيف ومخزون رأس المال غير متاحة بشكل منفصل لقطاع الهيدروكربونات والقطاع غير الهيدروكربوني في الاقتصاد لإجراء تقييم أكثر تفصيلا لأدوار كل منهما.

[٨] يُعرَّف السكان في سن العمل بأنهم السكان في الفئة العمرية ١٥–٦٤ عاما.

[٩] على الرغم من عدم مناقشة مسألة العمالة الأجنبية في هذا الفصل، فإنه من المهم إدراك أنهم يشكلون عنصرا مهما في القوى العاملة في مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢–٣: نصيب الفرد من الوظائف: مساهمات في النمو، ٢٠٠١–٢٠٢٢
(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن؛ المساهمات بالنقاط المئوية)

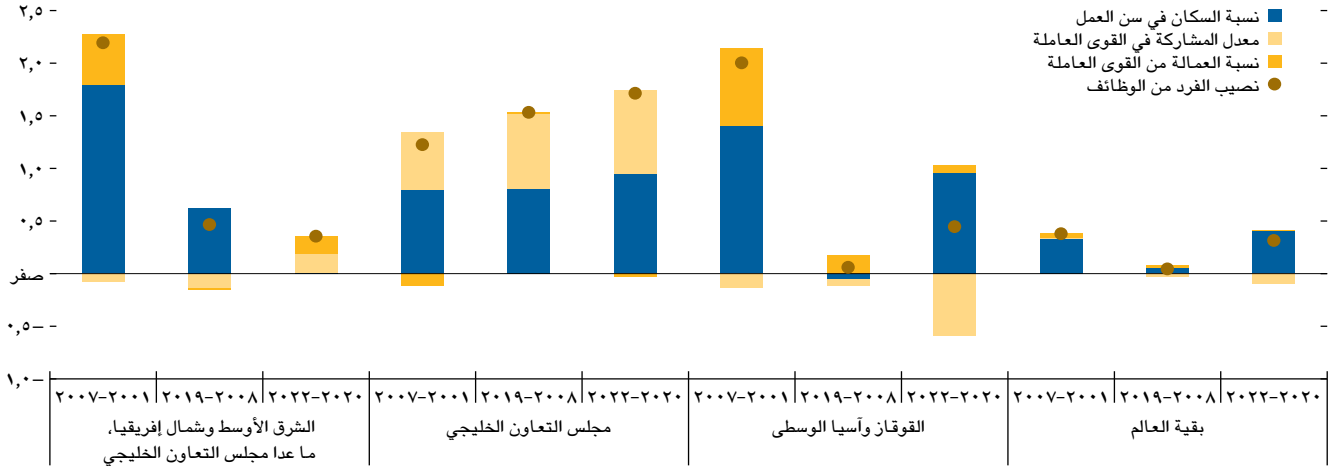

المصادر: منظمة العمل الدولية؛ والأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُعرَّف نسبة العمالة من القوى العاملة بأنها ١٠٠٪ مطروحا منها معدل البطالة. والبلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بالدولار الدولي. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

(ما عدا مجلس التعاون الخليجي) أعلى من المتوسط في بقية العالم (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ١). علاوة على ذلك، يرتبط هذا الأمر بفجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة في بلدان هاتين المنطقتين مقارنة بالمناطق الأخرى. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه على الرغم من انكماش نسبة عدم مشاركة المرأة في القوى العاملة على مدار العقدين الماضيين بفضل تطبيق هذه الدول إصلاحات فعالة لتنويع اقتصاداتها، فإنها تظل أعلى من المستويات التي تشهدها مناطق أخرى.[١٠]

ويشكل تعطُّل الشباب بعدا آخر يحول دون اغتنام فرص كبيرة لتحقيق تحسن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي (حيث يرتفع معدل تعطل الشباب قليلا عن ١٠٪)، فإن أكثر من ٣٠٪ من الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يعملون أو يلتحقون بالتعليم أو يتلقون أي تدريب، وهي نسبة أعلى من المتوسط في بقية العالم الذي يبلغ أقل من ٢٠٪ (الشكل البياني ٢–٥، اللوحة ٢). وتوجد عدة عوامل تدفع معدلات تعطل الشباب المرتفعة هذه، من بينها عدم الاتساق بين أنظمة التعليم واحتياجات سوق العمل، وجمود أسواق العمل بما فيها من حماية قوية للعمالة الحالية وقلة حوافز تشغيل الشباب، والهياكل الاقتصادية حيث تتركز الثروة في قطاعات معينة (مثل قطاع السلع الأولية) التي لا تخلق فرص عمل واسعة النطاق (راجع ILO 2015). وعلى الرغم من تراجع هذه المعدلات بمرور الوقت وتقلص الفجوات مع البالغين (فجوات السن)، لا تزال هذه الفجوات كبيرة بشكل ملحوظ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء مجلس التعاون الخليجي، حيث ترتفع معدلات البطالة الكلية أيضا.

ومن الممكن أن تؤدي زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتوظيف الشباب إلى المستويات المسجلة في بقية العالم إلى مكاسب كبيرة في التوظيف والناتج الاقتصادي. واستنادا إلى تفكيك عناصر النمو بواسطة دالة كوب–دوغلاس للإنتاج وبافتراض ثبات جميع عناصر الإنتاج الأخرى، يمكن لزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة أن تحقق زيادة بنحو نقطة مئوية واحدة في نصيب الفرد من الناتج في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)، وزيادة بحوالي ٠,٤ نقطة مئوية في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، يمكن أن يحقق نصيب الفرد من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي) زيادة بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية لكل انخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات بطالة الشباب في اتجاه متوسط المستويات المسجلة في مناطق أخرى من العالم (راجع الملحق على شبكة الإنترنت).

[١٠] يمكن الاطلاع على رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ، ورؤية الكويت ٢٠٣٥، ورؤية عُمان ٢٠٤٠، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١.

الشكل البياني ٢–٤: سوق العمل: مؤشرات ديمغرافية مختارة

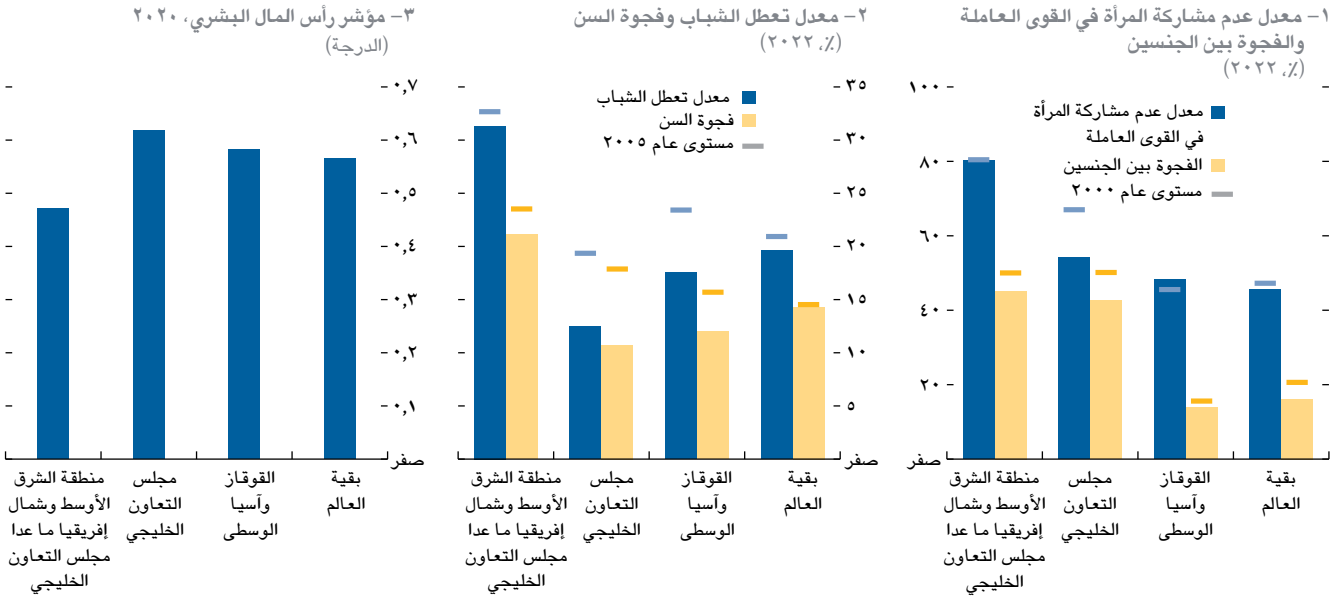

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الفجوة بين الجنسين هي الفرق بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة. ويُعرَّف معدل تعطل الشباب بأنه نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥–٢٤ عاما غير الملتحقين بوظائف أو تعليم أو تدريب. وفجوة السن هي الفرق بين معدل تعطل الشباب ومعدل بطالة البالغين فوق ٢٥ عاما. ومؤشر رأس المال البشري هو مقياس دولي يقيِّم المكونات الرئيسية لرأس المال البشري، بما في ذلك الصحة والتعليم، على مستوى البلدان المختلفة. ويقيس هذا المؤشر مستوى رأس المال البشري المتوقع أن يحققه الطفل حين بلوغه سن الثامنة عشرة من عمره. وهو يتراوح بين صفر و١، حيث ١ يعني بلوغ أقصى مستوى ممكن. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

وتجدُر الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات أيضا لا تواكب المتوسطات العالمية من حيث رأس المال البشري. وعلى الجانب الإيجابي، فإن تنمية رأس المال البشري في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تساعد على تعزيز الجاهزية للتوظيف والقدرة على التكيف، قد تجاوزت المتوسط العالمي. وعلى الرغم من هذا، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي) متأخرة عن المتوسط في بقية العالم، وهو ما يؤكد أهمية إعطاء أولوية للاستثمار في رأس المال البشري (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ٣).[١١]

الاستفادة القصوى من التغيرات الديمغرافية

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تعيد التحولات الديمغرافية تشكيل ديناميكيات القوى العاملة وأن تؤثر على العناصر الدافعة لنمو التوظيف. وتتوقع الأمم المتحدة أنه، على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستستفيد الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى من زيادة أسرع في نسبة الأشخاص في سن العمل من مجموع سكانها، أيضا عند مقارنتها ببقية العالم (الشكل البياني ٢–٥). ومن أجل جني فوائد هذه التحولات الديمغرافية بالكامل، سيتعين أن تصبح أسواق العمل أكثر مرونة وقدرة على توفير وظائف كافية لاستيعاب تدفق العمالة الجديدة (عن طريق تحسين معدلات المشاركة في القوى العاملة وزيادة نسبة هذه العمالة). وخلال الفترة المقبلة، لا سيما في النصف الثاني من هذا العقد، وبينما تصبح الأوضاع الديمغرافية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل ملاءمة مما كانت عليه سابقا، خاصة في مجلس التعاون الخليجي، ستتعاظم أهمية زيادة المشاركة في القوى العاملة والحد من معدلات البطالة، بين النساء والشباب على وجه الخصوص، من أجل الحفاظ على استمرار نمو نصيب الفرد من الوظائف.

[١١] الفجوة في رأس المال البشري واضحة على عدة أبعاد، من بينها مستوى التحصيل الدراسي، ومستويات المهارات، والنتائج الصحية. فوفقا لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على سبيل المثال، بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٨٤٪.

الشكل البياني ٢–٥: نسب السكان في سن العمل: النمو الفعلي والمتوقع، ٢٠٢٠–٢٠٣٤
(متوسط التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)

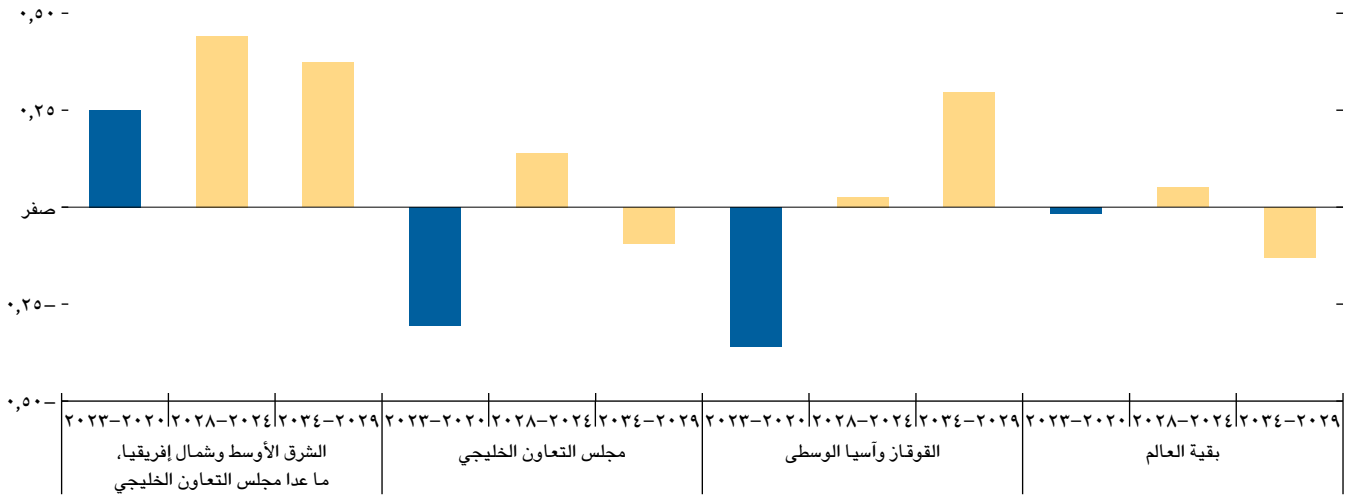

المصادر: الأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند الأرقام الخاصة بالفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٣ إلى إحصاءات رسمية من مكاتب الإحصاءات الوطنية (الأعمدة باللون الأزرق الداكن)، وتعتمد الأرقام للفترتين ٢٠٢٤–٢٠٢٨ و٢٠٢٩–٢٠٣٤ (الأعمدة باللون الأزرق الفاتح) على التوقعات الخاصة بالسكان التي توفرها الأمم المتحدة. والبلدان مرجحة بعدد سكانها. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

٢–٤ ضعف التعميق الرأسمالي

إن المساهمة الأقل أهمية للتعميق الرأسمالي في النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم يمكن أن تُعزى جزئيا إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الحكومات في معظم القطاعات المالية، وهو ما يؤدي إلى مزاحمة استثمارات القطاع الخاص (راجع الفصل ٣). وعلى الرغم من أن متوسط معدلات تراكم الاستثمارات ورأس المال قد واكب الاتجاهات العامة العالمية عموما (ما عدا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى)، أدت معدلات نمو التوظيف القوية نسبيا (على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة) إلى نمو مخيب للآمال في نسب رأس المال إلى العمالة، وبالتالي الحد من مساهماتها في إنتاجية العمالة (الشكل البياني ٢–٦).

المكاسب الكبيرة المحتملة على صعيد النمو

يمكن لمستوى أعلى من رأس المال لكل عامل أن يعزز إنتاجية العمالة (الناتج لكل عامل). في هذا الصدد، ترتبط نسبة أعلى من رأس المال إلى العمالة بنصيب أعلى للفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. علاوة على ذلك، ترتبط زيادة بمقدار ١٪ في نسبة رأس المال إلى العمالة بزيادة بمقدار الثلثين تقريبا في نصيب الفرد من الناتج في المتوسط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، في حين تشهد البلدان التي لديها اقتصادات كثيفة الاستخدام لرأس المال نسبيا، مثل منتجي الهيدروكربونات من دول مجلس التعاون الخليجي وكازاخستان، مكاسب أكبر في الناتج (الشكل البياني ٢–٧).

وقد يتعين على الاقتصادات في هاتين المنطقتين تحقيق زيادة سنوية تُقدَّر بنحو ٢٪ في عملية التعميق الرأسمالي لسد الفجوة في هذه العملية الملاحظة منذ عام ١٩٩٥ بينها وبين بقية العالم. وبافتراض ثبات جميع عوامل الإنتاج الأخرى، يمكن أن يؤدي تحقيق هذا الأمر إلى زيادة تقديرية سنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تبلغ ١,٢ نقطة مئوية. وعلى الرغم من هذا، تتباين المنافع المتوقعة حسب المنطقة، حيث من المحتمل أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي زيادة بمقدار ١,٥ نقطة مئوية، وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي) زيادة بمقدار ١,٣ نقطة مئوية، وبلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ١,٤ نقطة مئوية (راجع الملحق على شبكة الإنترنت). ولسد هذه الفجوة، تكون الإصلاحات التي تعزز الاستثمار الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي ضرورية، بما فيها التدابير التي تهدف إلى تحسين أداء الأسواق المالية (راجع الفصل ٣ للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لدور تعميق الأسواق المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى).

الشكل البياني ٢–٦: المساهمات في التعميق الرأسمالي، ١٩٩٥–٢٠٢٣

(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن؛ المساهمات بالنقاط المئوية)

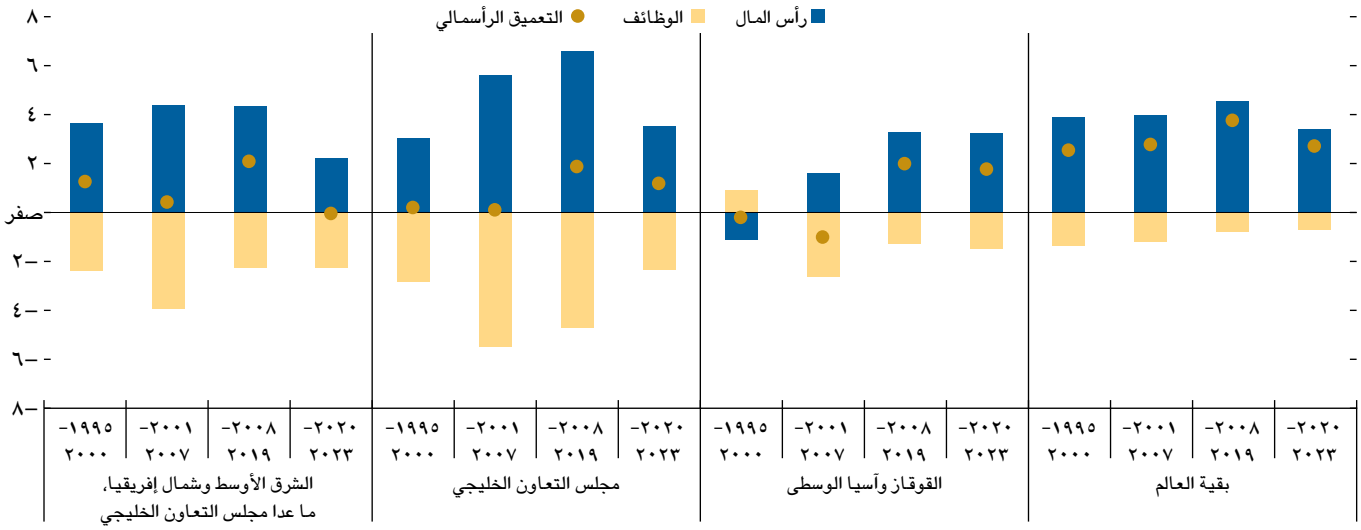

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. وتم الحصول على الأرقام من خلال عملية تفكيك عناصر التعميق الرأسمالي، حيث يُعرَّف التعميق الرأسمالي بأنه مقدار رأس المال المستخدم لكل عامل مُشتغِل. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

الشكل البياني ٢–٧: نسبة رأس المال إلى العمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٣

(اللوغاريتمات الطبيعية)

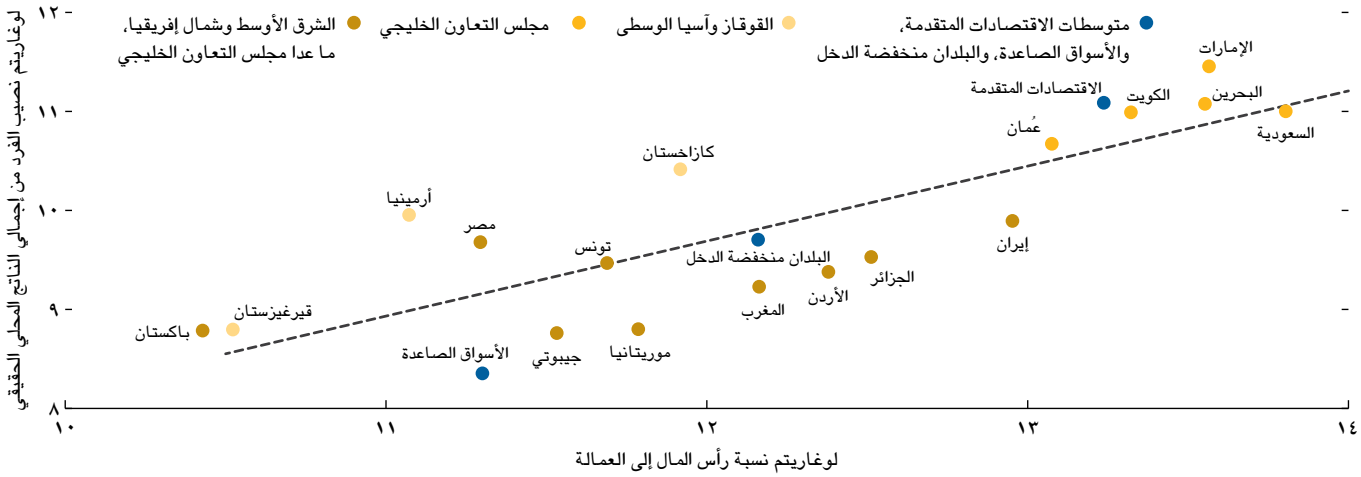

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٢–٥ ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

على النحو الموضح، يشكل ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مثار قلق كبير لكثير من الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ويستكشف هذا القسم العوامل الرئيسية التي ظلت ذات صلة كبيرة بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المنطقتين.[١٢] ويغطي التحليل التاريخي الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٣، ويشمل ١٨ اقتصادا من المنطقتين (وهو ما يعكس توافر البيانات).

والعوامل التالية محددة بوصفها عناصر هيكلية دافعة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي. يتم رصد هذا العامل في التحليل عن طريق الانحرافات المعيارية في كل من التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن متوسطاتهما على المدى الطويل (راجع دراسات Fischer 1993؛ وBarro 1995؛ وRamey and Ramey 1995).
- التعقيد التجاري. يُقاس التعقيد التجاري بتنوع الصادرات وتطورها (راجع دراستي Grossman and Helpman 1991؛ وHausmann, Hwang, and Rodrik 2007).
- انفتاح الحساب الرأس مالي. يستخدم التحليل نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي لقياس انفتاح الحساب الرأسمالي. ويقيِّم المقياس إلى أي مدى يسمح بلد ما بتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أو يجذبها (راجع دراسة Borensztein, De Gregorio, and Lee 1998؛ وIMF 2018).
- التحول الرقمي. يُقاس التحول الرقمي على أساس الاشتراكات في خدمات النطاق العريض الثابتة ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى مجموع الصادرات المصنعة. وتقيس هذه المؤشرات حجم البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول إليها (راجع دراسات Brynjolfsson and Hitt 2000؛ وAbidi, Herradi, and Sakha 2022؛ وDabla-Norris and others 2023).
- العمالة والشمول. يُقاس هذا العامل باستخدام معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، الذي يرصد كم العمالة وإصلاحات سوق العمل الرامية إلى تعزيز الشمول (راجع دراستي McGuckin and Van Ark 2005؛ وKlasen and Lamanna 2009).
- جودة المؤسسات. يرصد هذا المقياس جودة المؤسسات والأطر التنظيمية، وهو ما يعكس الحوكمة وسيادة القانون (راجع دراسات Hall and Jones 1999؛ وAcemoglu, Johnson, and Robinson 2004؛ وAcemoglu and Robinson 2015).
- التكامل المالي. يُقاس هذا المحرك بناء على مؤشر للأسواق والمؤسسات المالية، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ورأس المال السوقي، وتصنيف القواعد التنظيمية لسوق الائتمان. وهو يقيِّم تطور الأسواق والمؤسسات المالية (راجع دراستي Levine 2005؛ وLane and Milesi-Ferretti 2017).
- بصمة الدولة. يستخدم التحليل عدة مؤشرات لقياس بصمة الدولة، من بينها مؤشر فعالية الحكومة، ونسبة الأصول المصرفية في حيازة المؤسسات المملوكة للدولة، والاستهلاك الحكومي، وتقييم حماية حقوق الملكية، وتقييم تحويلات المالية العامة. ويقيس هذا العنصر مدى تدخلات الحكومة وفعاليتها (راجع دراسات Barro 1991؛ وGhali 1999؛ وDar and Khalkhali 2002؛ وLoko and Diouf 2009).

وحسب هذا التحليل، يرتبط تحسن التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي الكلي والتعقيد التجاري وتراجع بصمة الدولة ارتباطا تاريخيا وثيقا بزيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ويبدو أن للتحول الرقمي التأثير الإيجابي الأقوى على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الشكل البياني ٢–٨، اللوحة ١). ففي المتوسط، تشهد البلدان ذات مستويات التحول الرقمي المرتفعة نسبيا نموا في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أعلى بنحو ١,٨ نقطة مئوية من مثيله في البلدان ذات المستويات المنخفضة. غير أن هناك عوامل أخرى مهمة أيضا. فتحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي يرتبط بزيادة تبلغ نحو ١,٤ نقطة مئوية في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي انتقلت من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا من التعقيد التجاري عادة ما شهدت زيادة في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بلغت حوالي ٠,٩ نقطة مئوية. في المقابل، وُجد أن زيادة بصمة الدولة يؤثر سلبا على نمو هذه الإنتاجية بأكثر من نقطتين مئويتين.[١٣]

[١٢] المتغيرات التي تقوم عليها هذه العوامل (التي تمثل المكونات الرئيسية الأولى للمتغيرات التابعة في فئة ما) أُختيرت على أساس توافر البيانات وتوزيعها الإحصائي وارتباطها بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما يساعد على ضمان أهميتها وقوتها. ثم يتم تحويل كل من هذه العوامل إلى مؤشر أعلى/أدنى (أعلى أو أقل من الوسيط في العينة). وفي تحليل الانحدار، يمثل التأثير التقديري لأحد العوامل أثر الانتقال من الفئة الأدنى إلى الفئة الأعلى على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أنه غالبا ما ترد فئات أخرى، مثل جودة رأس المال البشري والانفتاح التجاري، في الدراسات، فإنها ليست موضع تركيز هذا التحليل.

[١٣] على الرغم من أن تحليلنا يشير إلى حدوث أثر سلبي على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، توضح بعض الدراسات أن زيادة بصمة الدولة يمكن أن يُحدث تأثيرا إيجابيا على نمو الإنتاجية عن طريق تعزيز المؤسسات القانونية، والبنية التحتية، وعمليات التصحيح في الأسواق (راجع دراسة Ghali 1999). على النقيض من ذلك، توضح أدلة تجريبية أخرى من المنطقتين أن زيادة دور الحكومة لا يؤدي إلى نمو أكبر في الإنتاجية أو أداء اقتصادي أفضل (راجع دراسات Loko and Diouf 2009؛ وBarro (1991)؛ وDar and Khalkhali (2002)). لذلك، ينبغي تفسير النتائج بحذر لأنها تعتمد على كفاءة القطاع العام، التي قد تتباين بشكل كبير حسب العينة والمنطقة الفرعية.

الشكل البياني ٢–٨: العناصر الدافعة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠٠٠–٢٠٢٣

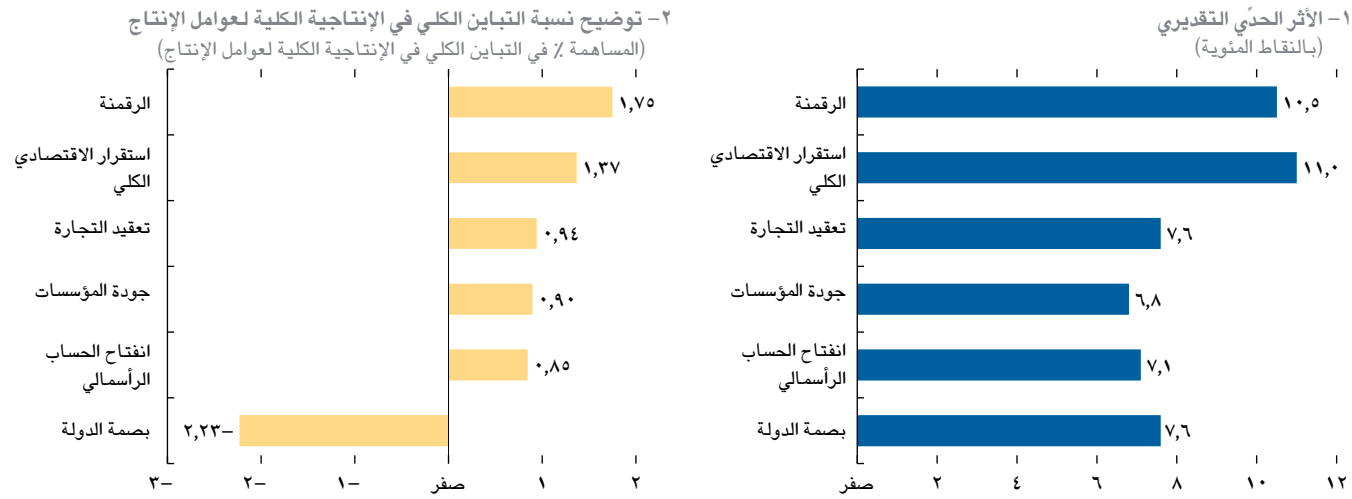

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة في اللوحة ١ معاملات بيتا التقديرية للعناصر الدافعة (βi). وجميع التقديرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. وتوضح الأعمدة في اللوحة ٢ مساهمة كل متغير تفسيري من حيث النسبة المئوية (باتباع منهجية دراسة Sterck (2019) المستندة إلى تشتت البيانات المَقيسة باستخدم متوسط الانحراف المطلق). ومساهمات العناصر الدافعة الرئيسية الستة المذكورة لا تضيف ما يصل إلى نسبة ١٠٠٪ في الرسم البياني، لأن المساهمات من المتغيرات التفسيرية التي ليست ذات دلالة إحصائية (العمالة والشمول، والتكامل المالي) والقيم المتبقية لا تظهر هنا بغرض الاختصار. راجع الملحق ٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على النتائج الكاملة.

كذلك فإن توضيح حجم التباين في العوامل الأساسية على مستوى العينة يشير إلى أن التغيرات التي تطرأ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الرقمي هي، في المتوسط، أكثر العناصر الكلية مساهمة في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتجدُر الإشارة إلى أن متوسط الانحراف المطلق في الاستقرار الاقتصادي الكلي أكبر من ضعف مثيله في بصمة الدولة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ونتيجة لذلك، يُعزى جزء أكبر من التباين الكلي في النمو المتحقق في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى استقرار الاقتصاد الكلي، على الرغم من تأثيره الحدِّي التقديري الأقل. وينطبق استنتاج مماثل على التحول الرقمي. وفي الحقيقة، يمثل كل عامل ١١٪ تقريبا من التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن التأثيرات الإيجابية لتحسن التعقيد التجاري والأثر السلبي بسبب زيادة بصمة الدولة كبيران أيضا، حيث يساهم كل منهما بنحو ٨٪ في التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المُلاحظ في عينة التقدير (الشكل البياني ٢–٨، اللوحة ٢).

إلا أن العوامل الرئيسية التي تساهم في المتغيرات في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد تباينت بشكل كبير على مستوى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، على الرغم من أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الرقمي يبرزان كعاملين مهمين لهاتين المنطقتين. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي)، ساهم الاستقرار الاقتصادي الكلي بنسبة ١١٪ والتحول الرقمي بنسبة ٩٪ في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي الوقت نفسه، كانت مساهمة التغيرات التي طرأت على بصمة الدولة أقل من ٦٪. أما في مجلس التعاون الخليجي، فقد برزت أهمية بصمة الدولة، بمساهمة بنسبة ١٣٪، والتحول الرقمي، بمساهمة بنسبة ١١٪.[١٤] وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ساهم التحول الرقمي بنحو ١٤٪ في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وساهم استقرار الاقتصاد الكلي بحوالي ١١٪، في حين كانت أهمية التغيرات التي طرأت على بصمة الدولة أقل إلى حد ما، حيث ساهمت بنسبة ٤٪ تقريبا (الشكل البياني ٢–٩). وتؤكد هذه النتائج الدور البالغ الأهمية للتحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي الكلي في تفسير التباين في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المنطقتين، في حين تلقي الضوء أيضا على الأثر الكبير لبصمة الدولة على مدى التغير في هذا النمو.

[١٤] المساهمة الكبيرة لبصمة الدولة يدفعها عدم التجانس على مستوى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢–٩: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: نسبة التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج موضحة حسب المنطقة، ٢٠٠٠–٢٠٢٣

(المساهمة ٪ في التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج)

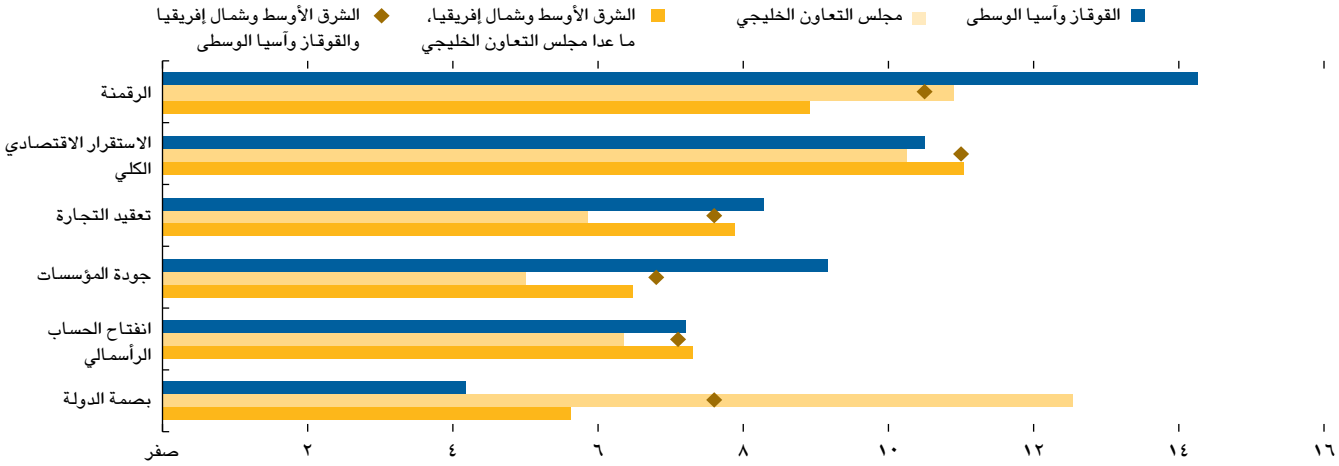

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة المساهمات النسبية من العناصر الدافعة في متوسط التباين المطلق في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج داخل كل منطقة فرعية، وذلك باتباع منهجية دراسة Sterck (2019). ومساهمات العناصر الدافعة الرئيسية الستة المذكورة لا تضيف ما يصل إلى نسبة ١٠٠٪، لأن المساهمات من المتغيرات التفسيرية التي ليست ذات دلالة إحصائية (العمالة والشمول، والتكامل المالي) والقيم المتبقية لا تظهر هنا بغرض الاختصار. راجع الملحق ٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على النتائج الكاملة. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٢–٦ الصدمات المعاكسة تضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

بالإضافة إلى العوامل الهيكلية التي أثَّرت على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تأثرت منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بدرجة أكبر أيضا بسبب الصدمات المعاكسة المتكررة الناجمة عن الصراعات وتغير المناخ. فمنذ أوائل حقبة تسعينات القرن الماضي، شهدت اقتصادات المنطقتين حدوث صراعات عنيفة شديدة الحدة أكثر من أي منطقة أخرى، بما لها من آثار عميقة ودائمة على الناتج الاقتصادي (الفصل ٢ من عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). علاوة على ذلك، تعرضت هاتان المنطقتان لعدة كوارث شديدة مرتبطة بتغير المناخ (مثل موجات الحر، والجفاف، والفيضانات)، حيث باتت التأثيرات الاقتصادية السلبية الناجمة عن تغير المناخ أكثر وضوحا (راجع الفصل ١؛ ودراسة Acevedo and others 2020).

ويُظهر تحليل باستخدام توقعات خطية محلية أن الصراعات تحُدث آثارا سلبية كبيرة وطويلة الأمد على الإنتاجية في متوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تسجيل مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انخفاضا بنحو ١٠٪ بعد خمس سنوات من التعرض لصدمة حادة بسبب الصراع (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحة ١).[١٥] وتشير هذه الأدلة إلى أن التأثيرات السلبية طويلة الأمد للصراعات شديدة الحدة على الناتج الاقتصادي قد تُعزى إلى حد كبير إلى أثرها السلبي التراكمي على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. بالمثل، فإن الأضرار المادية الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة قد ارتبطت، في المتوسط، بنتائج أسوأ باستمرار على صعيد الإنتاجية لمتوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تسجيل مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انخفاضا بنحو ٠,٥٪ بعد خمس سنوات من التعرض لصدمة مناخية تسببت في أضرار بلغت نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحة ٢).[١٦] وتشير هذه النتائج إلى التحديات الاقتصادية الهائلة التي تفرضها الصراعات وتغير المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[١٥] بسبب أوجه القصور في نطاق تغطية البيانات، لا يتضمن التحليل التجريبي لآثار صدمات المناخ والصراعات على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

[١٦] تُعرَّف الأضرار المادية بأنها المبلغ بالدولار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وتشمل الأضرار الناجمة عن الكوارث المرتبطة بتغير المناخ على النحو الوارد في التعريف في قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث.

الشكل ٢–١٠: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: آثار صدمات الصراعات والصدمات المناخية

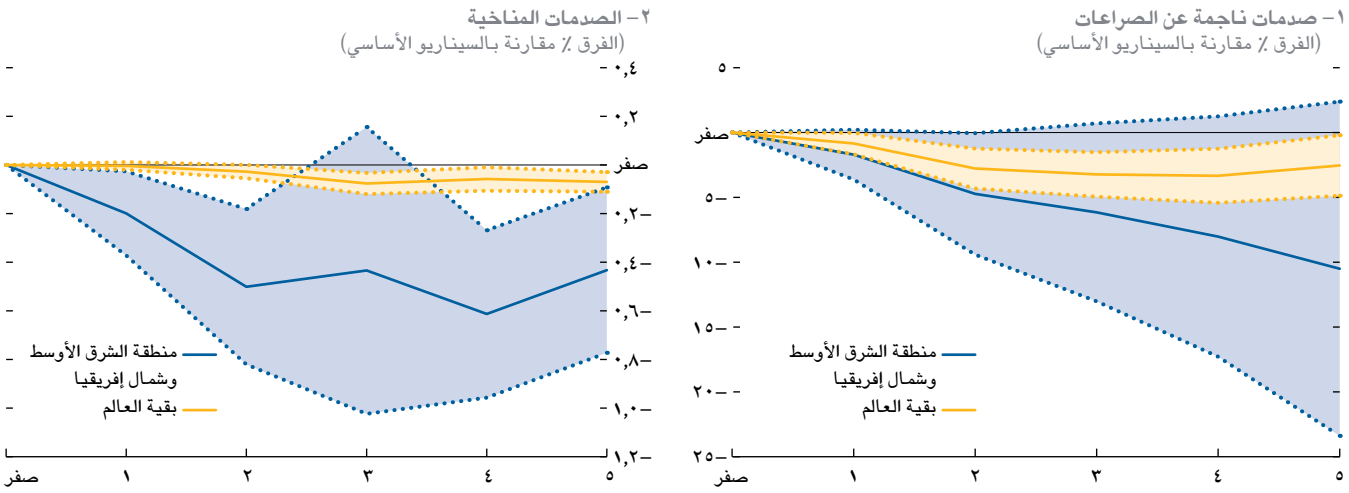

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاستجابات الديناميكية تقديرية باستخدام توقعات محلية خطية. وتوضح النطاقات فترة الثقة البالغة ٩٠٪ حول التقديرات بالنقاط. والصدمات تحدث في العام الأول. وتعادل الصدمة الناجمة عن الصراع حدوث صراع حاد في البلد المعني (في المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي لأوجه حدة الصراع). وتعادل الصدمة المناخية خسائر تبلغ ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب الأضرار المادية الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٢–٧ تعزيز تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة

على غرار الاتجاهات العامة العالمية، لا تزال توقعات النمو ونتائجه لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى تتراجع على مدى العقود الأخيرة. علاوة على ذلك، في حين تظل التغيرات في العوامل الديمغرافية مواتية بشكل أكبر نسبيا مما هي عليه في بقية العالم، لا يزال تراكم رأس المال ضعيفا، في وقت تشهد فيه المساهمات من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تباينا كبيرا. ولتغيير الاتجاه العام وزيادة النمو الاقتصادي، ينبغي لصناع السياسات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى أن يسعوا إلى استغلال الخصائص الديمغرافية المتغيرة لدعم خلق فرص العمل، وزيادة مستوى رأس المال لكل عامل، وإجراء إصلاحات لتعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومع ذلك، سيتطلب المزيج المناسب من السياسات معايرة دقيقة لظروف كل بلد على حدة في خضم اختلاف العوامل الأكثر تقييدا للنمو.

وبالنظر إلى الفجوات المحددة في هذا الفصل، من المحتمل أن تكون السياسات الرامية إلى تعزيز التوظيف وإنتاجية العمالة أمرا أساسيا، وينبغي لها أن تستهدف أبعادا متعددة على النحو التالي:

- تحسين مستوى توظيف النساء. يمكن زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق تحسين جودة التعليم وبرامج التدريب للنساء، وضمان توفير خدمات رعاية الأطفال، وإنشاء مؤسسات داعمة (راجع دراسة Olivetti and Petrongolo 2017). وتجدُر الإشارة إلى أنه يتعين استكمال هذه الإجراءات بتدابير لتحقيق تكافؤ الفرص، مثل السياسات الرامية إلى تحسين فرص العمل للنساء (راجع دراسة Klasen and Lamanna 2009)، بما في ذلك تقديم حوافز لتوظيف الإناث واستبقائهن، وتشجيع العمل لبعض الوقت (راجع دراسة Goldin 2014)، واتخاذ تدابير فعالة على مستوى سوق العمل تستهدف النساء. والسياسات الإضافية يمكن أن تتضمن حوافز ضريبية ودعما لمنشآت الأعمال التي تقوم بتوظيف الإناث واستبقائهن، خاصة في القطاعات التي تقل فيها مشاركة المرأة، ويمكن لتنفيذ برامج التدريب والتلمذة المهنية بالتعاون مع الصناعات المعنية المساعدة على تحقيق توافق بين مهارات النساء ومتطلبات سوق العمل (راجع دراسة Gomes and Rijal 2024).
- زيادة مشاركة الشباب. يشكل تحسين مستوى التعليم وتنمية المهارات لتتوافق بشكل أوثق مع احتياجات سوق العمل أهمية بالغة لتشجيع مزيد من الشباب على الانضمام إلى القوى العاملة (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2020). ويمكن أن يتضمن هذا الأمر شراكات مع القطاع الخاص، وبرامج التدريب أثناء العمل. ومن شأن تحسين فرص حصول رواد الأعمال الشباب على التمويل، ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال التي تركز على ريادة الأعمال أن يزيدا أيضا مشاركة الشباب (راجع دراسة Beck and Demirguc-Kunt 2006؛ و World Bank 2021).

- الاستثمار في التعليم. ينبغي للسياسات أن تركز على تحسين نتائج العملية التعليمية، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع ضمان توافق المهارات المُتعلَّمة مع متطلبات سوق العمل في المستقبل (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2015). ويمكن أيضا للتدريب المهني أن يكون أمرا أساسيا لتحسين توافق المهارات مع متطلبات الوظائف.

بالإضافة إلى هذا، سيتعين زيادة نسبة رأس المال إلى العمالة على الأقل إلى المستويات التي تشهدها مناطق أخرى من أجل تعزيز النمو والحفاظ على استمراره. وسيتطلب هذا الأمر إصلاحات تهدف إلى الحد من دور الدولة في القطاعات المالية وتعزيز الاستثمار الخاص. وفي هذا الصدد، من شأن زيادة تطوير القطاع المالي أن تساعد على توسيع نطاق الحصول على التمويل وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار (راجع الفصل ٣).

وتجدُر الإشارة إلى أن زيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يمكن أيضا أن تضطلع بدور رئيسي. فالتحليل التاريخي يشير إلى أن السياسات المتبعة على مستوى أبعاد متعددة قد ساعدت على زيادة نمو هذه الإنتاجية في المنطقة، حيث تحقق البلدان المعنية أقصى استفادة من تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين عملية التحول الرقمي، والحد من بصمة الدولة.[١٧] ومن المرجح أن تظل من العناصر الدافعة الرئيسية لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى الرغم من هذا، من المهم ملاحظة أنه يمكن أيضا لعوامل أخرى لم يستكشفها التحليل أن تعزز هذا النمو. وبعض هذه العوامل، مثل اعتماد الذكاء الاصطناعي وأتمتته، ليس لها سابقة تاريخية. على سبيل المثال، يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى توسيع نطاق مجموعة المهام التي يمكن أتمتتها، وبالتالي يزيد إنتاجية العمالة. وعلى الرغم من أن مكاسب الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي لم تخضع لدراسة مستفيضة حتى اليوم، فمن الممكن أن تنطوي على قدرات كبيرة على توفير مكاسب في المستقبل (راجع OECD 2022). علاوة على ذلك، فبالرغم من المنافع الراسخة للبحوث والتطوير في تعزيز الابتكار، تتخلف منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى عن الركب في هذه الأنشطة، مع تسجيل الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أقل من ٢٪ في المتوسط، مقارنة بنحو ٣٪ في الاقتصادات المتقدمة. ويشير هذا الأمر إلى احتمال وجود فرص لزيادة البحوث والتطوير، وهو ما يمكن بدوره أن يعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي الختام، يشير التحليل إلى وجود آثار سلبية كبيرة على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الصدمات الناجمة عن الصراعات وصدمات المناخ – وكلتاهما تمثل تحديات على قدر كبير من الأهمية. والسياسات التي تعزز الأساسيات الاقتصادية الكلية تُعد عنصرا ضروريا للحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن الصراعات، في حين يمكن تعزيز التأهب لمواجهة تغير المناخ عن طريق جهود التكيف معه والتخفيف من تأثيراته (راجع الفصل ١).

المراجع

Abidi, Nordine, Mehdi El Herradi, and Sahra Sakha. 2022. "Digitalization and Resilience: Firm-level Evidence during the COVID-19 Pandemic." IMF Working Paper 2022034/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2004. "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf. Providence, Rhode Island: Brown University.

Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. 2015. "The Rise and Decline of General Laws of Capitalism." *Journal of Economic Perspectives* 29 (1): 3–28.

Acevedo, Sebastian, Mico Mrkaic, Natalija Novta, Evgenia Pugacheva, and Petia Topalova. 2020. "The Effects of Weather Shocks on Economic Activity: What are the Channels of Impact?" *Journal of Macroeconomics* 65 (1): 103207.

Ball, Laurence. 2014. "Long-term Damage from the Great Recession in OECD Countries." *European Journal of Economics and Economic Policies: Intervention* 11 (2): 149–60.

[١٧] الفصل ٣ من عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتوضح دراستا Budina et al (2023)، و Gigineishvili and others (2023) أن الإصلاحات الهيكلية مهمة لتعزيز النمو.

Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407–43.

Barro, Robert J. 1995. "Inflation and Economic Growth." *Bank of England Quarterly Bulletin* 35: 166–76.

Beck, Thorsten, and Asli Demirguc-Kunt. 2006. "Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint." *Journal of Banking and Finance* 30 (11): 2931–43.

Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. 1998. "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?" *Journal of International Economics* 45 (1): 115–35.

Brynjolfsson, Erik, and Lorin M. Hitt. 2000. "Beyond Computation: Information Technology, Organizational Transformation and Business Performance." *Journal of Economic Perspectives* 14 (4): 23–48.

Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina Mendes Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Departmental Paper 202307/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Dabla-Norris, Era, Tidiane Kinda, Kaustubh Chahande, Hua Chai, Yadian Chen, Alessia De Stefani, Yosuke Kido, and others. 2023. "Accelerating Innovation and Digitalization in Asia to Boost Productivity." IMF Departmental Paper 2023001/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Dar, Atul A., and Sal Amir Khalkhali. 2002. "Government Size, Factor Accumulation, and Economic Growth: Evidence from OECD Countries." *Journal of Policy Modeling* 24 (7–8): 679–92.

Fernald, John G. 2015. "Productivity and Potential Output Before, During, and After the Great Recession." *NBER Macroeconomics Annual* 29 (1): 1–51. National Bureau of Economic Research.

Fischer, Stanley. 1993. "The Role of Macroeconomic Factors in Growth." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 485–512.

Ghali, Khalifa H. 1999. "Government Size and Economic Growth: Evidence from a Multivariate Cointegration Analysis." *Applied Economics* 31 (8): 975–87.

Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Paving the Way to More Resilient, Inclusive, and Greener Economies in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2023004/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Goldin, Claudia. 2014. "A Grand Gender Convergence: Its Last Chapter." *American Economic Review* 104 (4): 1091–119.

Gomes, Diego, and Dharana Rijal. 2024. "Global Employment Gender Gaps." Gender Note 2407/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman. 1991. *Innovation and Growth in the Global Economy*. Cambridge, MA: MIT Press.

Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" *The Quarterly Journal of Economics* 114 (1): 83–116.

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2015. *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. "The Economic Impacts of Learning Losses." OECD Education Working Paper No. 225. Paris.

Hausmann, Ricardo, Jason Hwang, and Dani Rodrik. 2007. "What You Export Matters." *Journal of Economic Growth* 12: 1–25.

International Labour Organization (ILO). 2015. *Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling up Investments in Decent Jobs for Youth*. Geneva, Switzerland: International Labour Office.

International Monetary Fund (IMF). 2015. "Where Are We Headed? Perspectives on Potential Output." In *World Economic Outlook*. Washington, DC: International Monetary Fund. IMF World Economic Outlook.

International Monetary Fund (IMF). 2018. *The IMF's Institutional View on Capital Flows in Practice*. International Monetary Fund: Washington, DC.

Klasen, Stephan, and Francesca Lamanna. 2009. "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries." *Feminist Economics* 15 (3): 91–132.

Lane, Philip R., and Gian M. Milesi-Ferretti. 2017. "International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." IMF Working Paper 17115/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Levine, Ross. 2005. "Finance and Growth: Theory and Evidence." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf. Providence, Rhode Island: Brown University.

Loko, Boileau, and Mame Astou Diouf. 2009. "Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New?" IMF Working Paper 09225/, International Monetary Fund, Washington, DC.

McGuckin, Robert, and Bart van Ark. 2005. "Productivity and Participation: An International Comparison." GGDC Research Memorandum 200578, Groningen Growth and Development Centre, University of Groningen.

Olivetti, Claudia, and Barbara Petrongolo. 2017. "The Economic Consequences of Family Policies: Lessons from a Century of Legislation in High-Income Countries." *Journal of Economic Perspectives* 31 (1): 205–30.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. *Identifying the Main Drivers of Productivity Growth: A Literature Review*. Paris: OECD.

Ramey, Garey, and Valerie A. Ramey. 1995. "Cross-Country Evidence on the Link Between Volatility and Growth." *American Economic Review* 85 (5): 1138–51.

Sterck, Olivier. 2019. "Beyond the Stars: Measuring Economic Importance in Regression Analysis." *Journal of Economic Surveys* 33 (5): 1409–36.

World Bank. 2021. *Global Productivity: Trends, Drivers, and Policies*. Washington, DC: World Bank.